«الوزارة» لـ«الوطن»: يدمج الميزات التقليدية للانتخابات بالأدوات العصرية الجديدة

الرئيس الأسد يصدر مرسوماً بتعديل مواد متعلقة بالعملية الانتخابية لغرف التجارة والصناعة المشتركة

الوطن

بهدف تطوير إجراءات العملية الانتخابية وتحقيق أكبر قدر من الشفافية والعدالة في انتخاب أعضاء مجالس إدارة غرف التجارة والاستفادة من التطور التقني، أصدر السيد الرئيس بشار الأسد اليوم المرسوم التشريعي رقم (٢١) لعام ٢٠٢٤ القاضي بتعديل المادتين (٢٠) و(١٠٣) من القانون رقم (٨) لعام ٢٠٢٠ الناظم لعمل غرف التجارة وغرف التجارة والصناعة المشتركة في المحافظات.

ويتيح المرسوم المجال لاعتماد الطريقة الإلكترونية، إضافة إلى الطريقة التقليدية في إجراء العملية الانتخابية لهذه الغرف أو أي من مراحلها، ويسهم في تحقيق العدالة بين المرشحين في إشغال عضوية مجلس الإدارة وفق الدرجة المصنف فيها المرشح، وإعطاء ميزة تفضيلية لتصنيف الدرجات بحيث يقوم الناخب باختيار مرشحه من الشريحة ذاتها التي صُنف فيها الناخب والمرشح.

وفيما يلي نص المرسوم:

المرسوم التشريعي رقم (٢١)

رئيس الجمهورية

بناءً على أحكام الدستور.

يرسم ما يلي:

المادة ١- تعدل المادة (٢٠) من القانون رقم (٨) لعام ٢٠٢٠ لتصبح على النحو الآتي:

يعد فائزاً بعضوية مجلس الإدارة من حصل على أكثرية أصوات المقترعين، وفي حال تساوي الأصوات يرجح الأقدم تسجيلاً بالغرفة، وتكون العضوية وفق الآتي:

١- الغرف التي عدد الأعضاء المنتخبين فيها اثنا عشر عضواً:

- عشرة أعضاء عن الدرجات الممتازة أو الأولى أو الثانية.
- عضو واحد عن الدرجة الثالثة.
- عضو واحد عن الدرجة الرابعة.

٢- الغرف التي عدد الأعضاء المنتخبين فيها ثمانية أعضاء:

- سبعة أعضاء عن الدرجات الممتازة أو الأولى أو الثانية.
- عضو واحد عن الدرجتين الثالثة أو الرابعة.

٣- يصنف المرشحون والناخبون في معرض تطبيق أحكام هذه المادة وفق الآتي:

- الشريحة الأولى: تضم الدرجات الممتازة والأولى والثانية.
- الشريحة الثانية: تضم الدرجتين الثالثة والرابعة.

٤- على الناخب انتخاب مرشحه من الشريحة ذاتها التي صُنف فيها الناخب والمرشح وفق أحكام الفقرة (٣) من هذه المادة.

المادة ٢- تعدل المادة (١٠٣) من القانون رقم (٨) لعام ٢٠٢٠ لتصبح على النحو الآتي:

١- يصدر الوزير القرارات والتعليمات والنماذج لتنفيذ أحكام هذا القانون، وعلى الغرف العمل بمقتضاها.

٢- للوزارة أن تقرر إجراء العملية الانتخابية أو أي من مراحلها لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة إلكترونياً، وتحدد بقرار من الوزير آلية تطبيق أحكام هذه الفقرة.

وحول أهمية المرسوم وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لـ«الوطن» أنه يرتقي بمجمل إجراءات وتفاصيل العملية الانتخابية للغرف التجارية والغرف التجارية والصناعية المشتركة، باتجاه تحقيق أكبر قدر من المرونة والرشاقة والدقة والشفافية إلى جانب العدالة في الانتخابات.

وأوضحت أن المرسوم ينطوي على ما يضمن تبسيطاً حقيقياً للإجراءات في إنجاز العملية الانتخابية، وقدراً وافياً من السلاسة، إضافة إلى دمج الميزات والمقومات التقليدية للانتخابات، بالأدوات العصرية الجديدة المعتمدة على الحامل التقني «الإلكتروني» في زمن التحول الرقمي والتقنيات المعززة للأداء، والضامنة لسرعة تظهير النتائج وإعلانها.

من هنا كان لابد من إتاحة المجال باعتماد الطريقة الإلكترونية إضافة إلى الطريقة التقليدية في إجراء مجمل العملية الانتخابية أو أي من مراحلها، وبهدف تحقيق العدالة بين المرشحين في إشغال عضوية مجالس إدارات الغرف وفق الدرجة المصنف فيها المرشح، وإعطاء ميزة تفضيلية لتصنيف الدرجات، حيث يقوم الناخب باختيار مرشحه من الشريحة ذاتها التي صنف فيها الناخب والمرشح.

ونوهت الوزارة بأن المرسوم واضح ومقتضب ولا يحتاج إلى شرح ولا يقبل في كل فقراته أي تأويل أو اجتهاد.

كما أن المرسوم يعكس الحرص الأكيد على بلورة مجالس إدارات للغرف التجارية والغرف التجارية والصناعية المشتركة، تتضمن كوادر وممثلين حقيقيين للوسط التجاري، الذي هو شريك معول عليه كثيراً في المساهمة التنموية العامة.

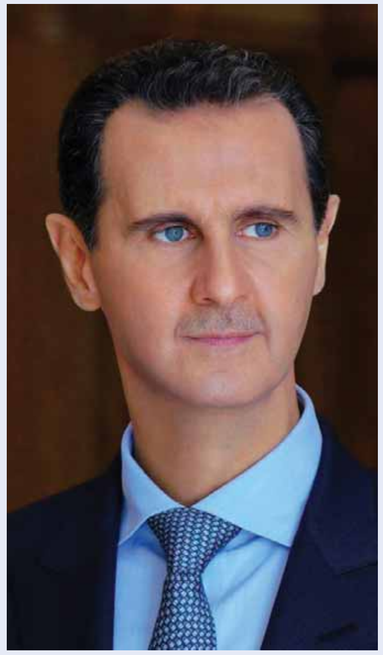

باب الترشح إلى غرف التجارة يغلق في ٥ محافظات

رئيس لجنة الإشراف العام لـ«الوطن»: أبواب الترشح تغلق في باقي المحافظات خلال الأسبوع القادم

رامز محفوظ

كشف رئيس لجنة الإشراف العام على انتخابات غرف التجارة وغرفة التجارة والصناعة المشتركة في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك زين صافي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن باب الترشح لانتخابات غرف التجارة أغلق في خمس محافظات هي دمشق وريفها والسويداء وإدلب، موضحاً أنه تم إعلان أسماء المقبولين في غرفة دمشق بعد دراسة طلبات الترشح، كما أنه يتم دراسة طلبات الترشح حالياً من لجان الإشراف في الغرف في المحافظات الأخرى، لافتاً إلى أن غرف التجارة وغرف التجارة والصناعة المشتركة كافة ستغلق أبواب الترشح خلال الأسبوع القادم.

وأوضح صافي أن هناك اهتماماً ومتابعة من وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لموضوع الانتخابات، ولجان الإشراف تقف على مسافة واحدة من جميع المرشحين ولا يتم رفض طلب ترشح أي شخص للانتخابات بلغ ٨ مرشحين، جميعهم يعتبرون ناجحين بالتزكية من دون انتخابات باعتبار أن مجلس إدارة الغرفة يجب أن يضم ٨ أعضاء، أما بالنسبة لغرف تجارة إدلب والحسكة فأوضحت المصادر أنه يتم حالياً دراسة طلبات الترشح فيهما لإصدار أسماء المقبولين.

وأشار إلى أن هناك حالات عدة يتم خلالها رفض طلبات الاعتراض من المرشحين المرفوضة طلبات ترشحهم منها عدم تقديم المرشح لبراءة ذمة من الغرفة وبراءة ذمة مالية ولم يسدد التزاماته المالية في آخر ثلاث سنوات ستة فسنة ولم يكن منتسباً للغرفة عام ٢٠٢٠ فما قبل وغير موجود ضمن وثائقه المقدمة ورقة لا حكم عليه وفي حال عدم موازاة وثيقة التأمينات الاجتماعية المقدمة لدرجة المرشح.

وكشفت مصادر في اتحاد غرف التجارة لـ«الوطن» أن عدد المرشحين لانتخابات غرفة تجارة ريف دمشق بلغ ١٣ مرشحاً منهم اثنان من الدرجة الثالثة يتنافسون على عضوية مجلس إدارة الغرفة والمكون من ١٢ شخصاً التي تتضمن عضوية واحدة فقط من الدرجة الثالثة ما يعني أن بقية المرشحين يعتبرون ناجحين بالتزكية، وبالتالي في حال انسحب أحد المرشحين من الدرجة الثالثة لن يكون هناك انتخابات في الغرفة.

أما بالنسبة لغرفة تجارة السويداء فبينت المصادر أن عدد المرشحين للانتخابات بلغ ٨ مرشحين، جميعهم يعتبرون ناجحين بالتزكية من دون انتخابات باعتبار أن مجلس إدارة الغرفة يجب أن يضم ٨ أعضاء، أما بالنسبة لغرف تجارة إدلب والحسكة فأوضحت المصادر أنه يتم حالياً دراسة طلبات الترشح فيهما لإصدار أسماء المقبولين.

زيادة أسعار الاتصالات ٣٠ إلى ٣٥ بالمئة

جنيدي لـ«الوطن»: لتقديم الخدمة بشكل جيد وزيادة قدرة الشركة على تخديم المناطق المتضررة وتأهيل المراكز الهاتفية فيها

محمد راكان مصطفى

أعلنت الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد أمس تعديل أسعار خدمات الشركة السورية للاتصالات بدءاً من الأول من أيلول القادم.

وأوضحت الهيئة في بيان لها وصل «الوطن» نسخة منه أن التعديل سيكون بزيادة من ٣٠ إلى ٣٥ بالمئة لكل من أسعار خدمات الهاتف والإنترنت الثابتة للشركة السورية للاتصالات، دون أي زيادة على أجور التركيب الابتدائية وأجور الاتصالات الخلوية.

مدير عام الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد منهل جنيدي أوضح في تصريح لـ«الوطن» أن الهيئة وافقت على تعديل خدمات الاتصالات الثابتة بعد دراستها للنفقات المالية الكبيرة التي تتحملها الشركة السورية للاتصالات لتقديمها ونشرها للخدمات الجديدة، وتوريدها لبوابات الإنترنت وتوزيعها على المحافظات، بهدف تخديم المدن والمناطق الريفية بخدمات الإنترنت، وذلك بالتوازي مع توسيع مفاصل الشبكة الداخلية من جهة، والعمل على توسيع البوابة الدولية من جهة أخرى، بما يضمن تقديم الخدمة بشكل مقبول وجيد للمشتركين، إضافة لزيادة قدرة السورية للاتصالات على تخديم المناطق المتضررة من الإرهاب بخدمات الاتصالات والإنترنت وإعادة تأهيل المراكز الهاتفية بهذه المناطق لتشجيع الأهالي للعودة لمنازلهم في هذه المناطق.

وأوضح جنيدي أن العمل بالأسعار الجديدة سيبدأ بداية الشهر المقبل، مؤكداً أن موافقة الهيئة تقتصر على زيادة أجور خدمات الاتصالات الثابتة (اتصالات هاتفية - إنترنت) دون أي زيادة على أجور خدمات الاتصالات الخلوية، وتهدف لضمان توافرية الخدمة على مدار الساعة، مشيراً إلى أن الزيادة على الأجور لا تتجاوز ٣٥ بالمئة كحد أقصى.

جنيدي لفت إلى أن التعديل لا يشمل أجور تركيب خدمات الاتصالات الثابتة، كأجور تركيب الهاتف الأرضي وأجور تركيب البوابة وغيرها من الأجور الابتدائية المتعلقة بتركيب خدمات السورية للاتصالات للمرة الأولى.

بدوره المدير العام التنفيذي للشركة السورية للاتصالات سيف الدين الحسن في تصريح له أوضح أن تعديل أجور الاتصالات جاء استناداً إلى موافقة الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد على تعديل خدمات الاتصالات الثابتة، وذلك في ضوء الارتفاع الكبير لتكلفة التجهيزات التقنية المستخدمة لتقديم خدمات الاتصالات والمصاريف التشغيلية للشبكات.

وبين الحسن أن الشركة ملزمة بدفع أجور الخدمات بالقطع الأجنبي للشركات المزودة عالمياً في حين الإيرادات بالليرة السورية وبالتالي هناك فجوة كبيرة بين النفقات والإيرادات، لذلك فإن تعديل الأسعار يأتي لتحقيق التوازن ولضمان استمرارية خدمات الاتصالات.

ولفت الحسن إلى أن الزيادة بأعداد مشتركي الشركة ولاسيما مستخدمي بيانات الإنترنت استدعت تحسينات مستمرة وتوسيع البوابة الدولية.

وأشار الحسن إلى أنه في ظل زيادة ساعات تقنين التيار الكهربائي ازدادت الحاجة إلى أنظمة الطاقة الشمسية وإلى المحروقات وخاصة الديزل حيث تعد المادة الأساسية لتشغيل المحركات في مراكز الاتصالات ولاسيما في المواقع التي تتراجع فيها كفاءة أنظمة توليد الطاقة الكهربائية بالألواح الشمسية حسب ظروفها المناخية ومواقعها الجغرافية، متوهاً بالتمويل الذاتي للشركة أي إنها تعتمد على إيراداتها في تنمية قطاع الاتصالات ومواجهة التحديات المفروضة عليها، بسبب الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري.

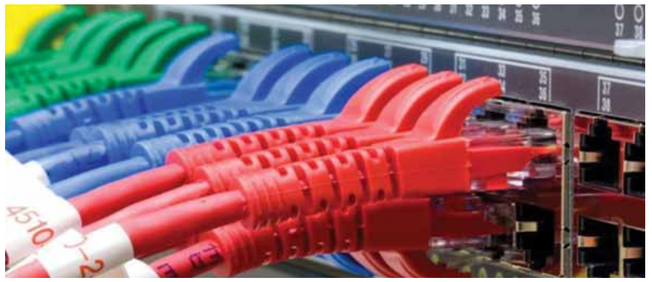

> الحسن: الشركة ملزمة بدفع أجور الخدمات بالقطع الأجنبي للمزودات العالمية

عقولنا الشابة تُهدى على طبق من ذهب.. وتراجع في توفر الأيدي العاملة

العدي لـ«الوطن»: الحكومة تعلّم أبناءها ثمّ تُصدّرهم إلى الخارج

شعبان لـ«الوطن»: أوروبا حصلت على خيرة شبابنا

نورمان العباس

شهدت البلاد على مدار الحرب في أعوامها هجرة كبيرة للعقول والخبرات السورية باتت نتائجها ترمي بثقل ظلها على الكثير من المجالات الاقتصادية والخدمية ربما يأتي على رأسها القطاع الصحي الذي عانى استنزاف خيرة خبراته أمام أبواب الإغراءات الغربية التي فُتحت أمام تميزهم وإبداعهم.

الدكتور في كلية الاقتصاد جامعة دمشق إبراهيم العدي رأى أن الحكومة السورية تعلّم أبناءها ثمّ تُصدّرهم إلى الخارج، وأشار إلى أن المشكلة الأكبر اليوم أننا نعلم الأطباء والمهندسين والخبرات الشبابية السورية ونقدمهم للسوق الأوروبية جاهزين.

وحمل العدي مسؤولية ذلك على إخفاق السياسات الحكومية، واعتمادها سياسة تطفيش الخبرات والكفاءات الشبابية، وقال: الدول الأوروبية ترمم الهرم الديموغرافي لديها بالاعتماد على الخبرات السورية، ونتيجة ذلك تشوه الهرم الديموغرافي لدينا.

ووصف العدي العلم والخبرة البشرية بالسلعة التي تحتاج إلى سوق، وقال: ليس لدينا سوق عمل يحتضن خبراتنا والسبب عدم وجود فريق اقتصادي يضع خططاً واضحة لاستثمار هذه النخبة، واصفاً سوق العمل بأنها مرتبطة بالاقتصاد ولأن الاقتصاد السوري اليوم «اقتصاد ريعي» هو لا يحتاج إلى خبرات وكوادر بشرية مؤهلة، وهذا ما يدفع خبراتنا السورية للبحث عن مكان آخر يحتضنها، ويقدم لها دخلاً ومستقبلاً أفضل.

ورأى العدي أن أغلب الطلاب الذين يهاجرون اليوم لن تعود إلى البلد، وبعض الشباب السوري يمتهنون في دول عربية أعمالاً دون المستوى بحثاً عن دخل أفضل يلبي متطلباتهم الحياتية.

من جهته قال الدكتور في كلية الاقتصاد جامعة حماة عبد الرحمن شعبان: إن الدول الأوروبية استقبلت ما يزيد على ٥ ملايين طالب سوري خلال الحرب، عبر تكفلها ضمان الحد الأدنى للحياة الكريمة للكفاءات والخبرات السورية، إلى جانب تقديم ضمان صحي كامل، ومساعدة مالية تتناسب ومقاييس هذه الدول؛ إلى جانب تمتع هذه الخبرات بعد حصولها على الإقامة بكل حقوق المواطن الأوروبي.

ورأى أن تلك المزايا التي قدمتها الدول الأوروبية تعود لأسباب اقتصادية بحتة، ولأن مصلحتها القومية الاقتصادية باستقطاب هذه العقول واستثمارها، وبالأخص ألمانيا باعتبارها أكثر الدول حماساً باستقبال أكبر عدد من المتميزين السوريين؛ لتجديد دمائها، ولحاجتها لليد العاملة الشابة السورية المدربة والخبيرة؛ مستشهداً بالإحصائية التي تؤكد تدني مستويات النمو السكاني في أوروبا الغربية عموماً، وارتفاع نسبة الأوروبيين ممن هم في سن التقاعد أو الشيخوخة، مضيفاً: وبالتالي حصلت أوروبا على خبرات شابة مدربة كفؤة على طبق من ذهب بعد أن كلفت اقتصادياً الكثير، ونشطت استثماراتها وأسواقها وإنتاجها.

ولفت إلى أن استمرار حركة الهجرة وخاصة للكفاءات وبشكل يومي، وهذا بحد ذاته يشكل نزيفاً، يؤدي إلى تردي العلوم والصناعة في سورية له منعكسات خطيرة على سوق العمل محلياً والذي كان يتمتع بعنصر عمل مدرب وفقي وكفؤ، بدأ يتحول إلى سوق عمل مترهل.

وقال: من الملاحظ اليوم غياب الكفاءات العلمية الحقيقية عن هذه السوق في المجالات كافة تقريباً، ناهيك عن تراجع كبير في عدد العمالة الذكورية بسبب الهجرة ودليل ذلك أن أغلبية العنصر البشري من القوة العاملة في أسواقنا من الإناث، معتبراً أنه لابد من إجراءات صحيحة تسهم بعودة الخبرات العلمية والشباب الكفوئين المهاجرين، وتقديم الحلول اللازمة للمحافظة على القوة البشرية المتبقية من الهجرة.